الأمم المتحدة

A/RES/66/188

الجمعية العامة

Distr.: General
14 February 2012

الدورة السادسة والستون
البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/66/438/Add.2*)]

٦٦/١٨٨ - التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١] الذي ينص على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على صحته ورفاهه، بما في ذلك الغذاء، والإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية[٢] وإعلان الأمم المتحدة للألفية[٣]، وبخاصة الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٤] وإعلان مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي[٥]،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦]، وتشير أيضا إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٧]،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، ٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.75.II.A.3)، الفصل الأول.

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(٥) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٩]،

وإذ تحيط علما بالعمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لها، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبخاصة عمله الأخير بشأن هيمنة الطابع المالي على أسواق السلع الأساسية،

وإذ تحيط علما أيضا بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى مساعدة الحكومات والشركات والمزارعين على تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط لأسعار الأغذية وبناء القدرة على إدارتها، وبخاصة في أفقر البلدان،

وإذ تسلم بضرورة دعم استجابة شاملة ومنسقة من أجل معالجة الأسباب المتعددة والمعقدة للتقلب المفرط لأسعار الأغذية والسلع الأساسية المتصلة بها في الأسواق المالية؛

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التقلب المفرط لأسعار السلع الأساسية وأثر هذا التقلب المفرط للأسعار على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وبخاصة إزاء كون العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المعتمدة على السلع الأساسية لا تزال معرضة بشكل كبير لتقلبات مفرطة في الأسعار، وإذ تسلم بضرورة تحسين تنظيم وأداء وشفافية الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية بطريقة مناسبة للتصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة والجهود المبذولة من أجل القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون ”التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي“ الذي يسلط الضوء على جملة أمور منها زيادة هيمنة الطابع المالي بشكل كبير على أسواق السلع الأساسية منذ عام ٢٠٠٤ تقريبا، كما يتجلى من خلال ارتفاع حجم الاستثمارات المالية في أسواق مشتقات السلع الأساسية[١٠]،

---

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(١٠) انظر A/66/277، الفقرة ١٠.

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير السياسة العامة المعنون ''تقلبات الأسعار في أسواق الأغذية والزراعة: ردود الفعل في السياسة العامة''[(١١)]، الصادر في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية،

١ - **تقر** بأهمية مبادرة السيد ليونيل فرناندیس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، المعنونة ''نحو التوصل إلى توافق دولي في الآراء بهدف الحد من التقلب المفرط للأسعار والمضاربة في أسواق السلع الأساسية''؛

٢ - **تؤكد** ضرورة اتخاذ تدابير فعالة للحد من التقلب المفرط لأسعار الأغذية، مع الاعتراف بوجود قصور في فهم أسباب ذلك وبضرورة إجراء مزيد من البحث، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز مزيد من الشفافية وإتاحة مزيد من المعلومات المتعلقة بحالة الأسواق على جميع المستويات؛

٣ - **تشدد** على أهمية إتاحة معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتحيط علما في هذا الصدد بنظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتحث المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على كفالة إطلاع الجمهور في الوقت المناسب على مواد إعلامية ذات جودة عالية بشأن أسواق الغذاء؛

٤ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين أن يدعو إلى إجراء مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى، تعقد في جلسة عامة بمشاركة الدول الأعضاء وخبراء مستقلين وجهات معنية أخرى، لتشجيع تبادل الآراء بشأن التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها، على أن يؤخذ في الحسبان ما أنجز من عمل في هذا الشأن على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛

٥ - **تدعو** جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

---

(١١) نسقته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كتقرير مشترك قُدم إلى مجموعة العشرين.

وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية، إلى المشاركة بفعالية في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى ومواصلة بحثها وتحليلها لهذه المسألة؛

٦ - **تسلم** بأهمية مراعاة احتياجات البلدان النامية في هذا الحوار، وتؤكد أنه ينبغي، في إطار التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها، إيلاء اهتمام خاص لحاجة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية إلى تحقيق أمنها الغذائي؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينظر في نتائج المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى لدى تقديمه تقارير في هذا الشأن في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي'' وغيره من بنود جدول الأعمال ذات الصلة بالموضوع.

الجلسة العامة ٩١
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١